ممدوح الولي تعليقا على بيان المالية : هذا رغم التفريعة السابعة للقناة

الثلاثاء 27 ديسمبر 2016 11:12 م

أصدرت وزارة المالية فى حكومة الانقلاب، بيانًا، الاثنين، أكدت فيه أن عجز الموازنة العامة للدولة في العام المالي الحالي يبلغ 319 مليار جنيه

وأضاف البيان، نشر عبر وسائل إعلامية، أنه سيتم الإعلان عن متوسط سعر صرف الدولار، الذي سيتم على أساسه حساب بعض بنود الموازنة في شهر مارس من كل عام وأن تحديد سعر الدولار أمام الجنيه لأغراض الموازنة العامة للدولة، يتم تحديده وفقا لقواعد وإجراءات محددة تتعلق بالتوقعات الخاصة بالأداء الاقتصادي، وبمعدل النمو وغيرها من الآليات الخاصة بذلك

وقال الخبير الاقتصادى ممدوح الولى، عبر فيس بوك، الاثنين، رغم التفريعة السابعة للقناة، فقد أشار تقرير لوزارة المالية إلى انخفاض العوائد المحصلة من قناة السويس خلال العام المالى 2016/2015 بنحو 4ر5 مليارات جنيه، بنسبة تراجع 23% لتصل إلى 14ر8 مليار جنيه مقابل 19ر2 مليار جنيه بالعام المالى السابق

وأضاف، مين يجاوب؟ حيث قالت مصادر رسمية حكومية إنه بخلاف القروض التى تم التعاقد عليها، فقد تم الحصول على منح دولية بقيمة 3ر5 مليار دولار، بينما لم تتضمن بيانات وزارة المالية الخاصة بالمنح الدولية خلال العام لمالى 2015/2016، سوى 3ر5 مليارات جنيه، أى حوالى 394 مليون دولار بسعر الصرف الرسمى وقتها

وتابع: السؤال هل هذه المنح البالغة 3ر5 مليارات دولار وصلت فعلا أم أنها ما زالت ارتباطات؟ وإذا كانت قد وصلت فأين ذهبت إذا كانت خزانة الدولة لم يصلها منها سوى 394 مليون دولار فقط؟

وأشار إلى أن هذا يعد وصول منح قيمتها 394 مليون دولار للخزانة العامة خلال عام مالى، تواجدت وزيرة التعاون الدولى الحالية خلال عشرة شهور منه، برهان واضح على إخفاق الوزيرة فى استقطاب منح دولية، رغم تصريحاتها المتكررة عن الحصول على منح دولية بقيم ضخمة؟